المقدمة

يعد الصراع العربي الاسرائيلي من اعقد الصراعات التي شهدها تاريخ المعاصر حيث عمقه الكراهية بين الشعوب وأدى الى خلق بيئة غير مستقرة في العلاقات الدولية بين دول منطقة الشرق الأوسط وانعكس هذا الصراع على مستوى الدولي وأدى الى انقسامات حادة في اروقة الامم المتحدة وأدى ايضا الى معاناه الشعب العربي الفلسطيني نتيجة هذا الصراع الذي بدأ مع مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧ عندما شعر اليهود بانه محاربون في " ارض الشداد " ولابد من ان يكون لهم وطن قومي اسوتنا بالدول الاوربية ومن اجل ذلك لابد ان يكون لهذا الشعب ارض وهذه الارض هي فلسطين ومن هنا بدا الصراع على الارض بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود بتخطيط المنظمة الصهيونية العالمية ودعم بريطانيا تتوج بإصدار قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وحين اعلن اليهود عن دولتهم الا ان العرب الفلسطيني رفضوا ذلك واعلنوا مع الدول العربية الحرب على اسرائيل وجرت حرب عام ١٩٤٨ وانتهت بخسارة عسكرية للجيوش العربية واحتلال اسرائيل لما يقارب ٩٧،٨٨% من اراضي فلسطين التاريخية وجرائم حرب ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني وكأن موقف الدول العربية موحدا في معادات اسرائيل ورفض قرار التقسيم تنفيذا لقرارات جامعة الدول العربية وفي تطور لاحق قامت إسرائيل في ٥ حزيران عام ١٩٦٥ بعملية عسكرية استباقية خشية من الاجراءات التي قام بها الجيش المصري بقيادة جمال عبد الناصر وعلى اثر تلك الحرب التي يسموها الاسرائيليون بحرب الايام الستة وكما تسمى نكسة حزيران في المنظور العربي حيث احتلت اسرائيل ما تبقى من اراضي فلسطين التاريخية وكذلك هضبة جولان السورية وكذلك شبه جزيرة سيناء المصرية الا ان التطورات اللاحقة لاسيما حرب تشرين عام ١٩٩٣ لم تؤدي الا الى المزيد من الخسائر على المستوى العسكري والى المزيد من الانقسامات بين الدول العربية والضعف العربي الذي القى بضلالة على برامج الحكومات المصرية المتعاقبة التي كانت تهدف بالدرجة الاولى الى استعادة جزيرة شبه سيناء وكان لرئيس المصري انور السادات رؤيته الخاصة البرغماتية التي تختلف على رؤية الرئيس السابق جمال عبد الناصر حيث فأجئه العالم الى زيارة اسرائيل وابرام اتفاقية السلام مقابل استعادة الاراضي المصرية وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقيه كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومن هنا بدا الانشقاق في الصف العربي وخرجت اهم دولة عربية من الصراع العربي الاسرائيلي وهذا التحول العربي الخطير أدى الى انقسام اكثر في الموقف العربي وكان احد الاسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية

الى القبول باتفاقية اسلو ١٩٩٣ وقبلها الاشتراك بمؤتمر السلام ١٩٩١ وايضا قيام دولة عربية اخرى بالسير على خطى مصر الا ان الملفت للنظر الحرب للبحث وعدم وضوح المكاسب التي تم الترويج لها اثناء الانتفاضة حيث لم يلمس الكثير من المراقبين والباحثين لأي ثمار هذه الاتفاقية سواء على المستوى الاقتصادي او على المستوى السياسي اذا مازالت مصر تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية ولم يؤدي هذا الاتفاق الى تحق مصالح الشعب الفلسطيني وقيام دولة مستقلة ولكن الكثير من الدراسات قد تطرقت الى العلاقات المصرية الاسرائيلية لاسيما في العقدين الأخيرين من القرن الماضي لذلك ارتئينا ان نسلط الضوء على العلاقات المصرية الاسرائيلية في العقدين الأخيرين لاسيما بعد الانسداد التي وصلت الية اتفاقية اوسلو بفشل لقاء كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ولعل الاهم هي تلك التطورات التي حصلت في العقدين الأخيرين على مستوى الحرب منها دور مصر الدائم في ان تكون طرفا ثالثا ووسيطا لأي مفاوضات تجري بين اسرائيل وبين فصائل الفلسطينية لاسيما حركة حماس وكذلك دورها في ان تكون وسيطا بين اسرائيل ودول عربية اخرى كالبنان ودول الخليج وهذا ما سيتتبع ان نبين اهمية واشكالية وفرضية الدراسة في المحاور الاتية

1- أهميته الموضوع:

تنبع اهمية الموضوع في انه تناول واحدة من أكثر العلاقات التي أثارت الكثير من الشك والخوف في بدايتها في منطقة العربية، لان مصر هي الدولة الأولى التي طبعت علاقاتها مع (إسرائيل) بعدما كانت الأخيرة تعد عدوا لكل الدول العربية، لذلك لما لمصر من دور واضح وكبير في الصراع العربي الصهيوني من جهة، والتسوية الفلسطينية. (الاسرائيلية) فيما بعد من جهة اخرى، كذلك كثرة الملفات على الساحة الساسة ماس الدولتين.

2- اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في ان هناك العديد من القضايا العالقة مابين الدولتين الا ان هذه المشاكل لم تؤثر ولم تغير من طبيعة حسن العلاقات فيما بينهما، وعلى

راس هذه المشاكل القضية الفلسطينية والتسوية فيما بين الفلسطينيين والصهاينة ، كذلك الدور المصري في محاولة دمج الكيان الصهيوني مع دول المنطقة ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية :

- ما بداية علاقات مصر ب (اسرائيل) .
- ما اهم ملفات علاقات بين الدولتين .
- ما موقع القضية الفلسطينية في أولويات الدولتين.
- ما طبيعة التنسيق الأمني والتعاون بين الدولتين.

3- فرضية البحث :

تشير فرضية البحث الى انه هناك علاقة وثيقة بين التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بوصفها متغيرات تابعة مع طبيعة الاستراتيجيات المصرية و (الاسرائيلية) ، في العلاقات بين الدولتين لا تستند الى توجها عقائدية وإنما إلى توجهات مصلحية لكل منهما لذلك ، نرى وعلى الرغم من كثرة خرق (اسرائيل) للقرارات الدولية والالتزامات التي تقع على عاتقها اتجاه الفلسطينيين الا ان العلاقات بينهما بوتيرة متصاعدة

4- منهجية البحث :

اعتمد البحث في منهجيته على المنهج الاستقرائي وبالوقت نفسة اعتمد على مناهج (أليات) البحث الفرعية فتم الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة العلاقات بين الدولتين كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تتبع الملفات المهمة في علاقات الطرفين ، وتم اعتماد المنهج التحليلي في تفسير أهم نقاط ما بين الدولتين فيما يتعلق بالجانب الساسي الاقتصادي .

5- هيكلية البحث :

قسم البحث الى مجموعة اقسام فقد توزع الى مقدمة ومتن والخاتمة فقد كان تقسيم البحث الى محاور ثلاث وهي كالآتي:

المبحث الأول : تاريخ العلاقات المصرية (الاسرائيلية) والدور الأمريكي فيها

المطلب الأول : تاريخ العلاقات المصرية (الاسرائيلية) قبل عام ٢٠٠٠.

المطلب الثاني : الدور الأمريكي في مفاوضات السلام والعلاقات بين الدولتين.

المبحث الثاني : القضايا الرئيسية في العلاقات المصرية – الاسرائيلية .

المطلب الأول : القضية الفلسطينية

المطلب الثاني : حماس والأمن القوم (الاسرائيلي)

المطلب الثالث مبادرات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

المبحث الثالث : الميادين الاقتصادية الأمنية في العلاقات المصرية الاسرائيلية

المطلب الاول : اقتصادي

المطلب الثاني : الأمني

المبحث الاول

(تاريخ العلاقات المصرية – الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها)

المطلب الاول

تاريخ العلاقات المصرية قبل عام 2000.

في 15 أيار 1948، غداة اعلان دولة (إسرائيل)، واندلعت الحرب العربية-(الإسرائيلية) الأولى. ودخلت خمس دول عربية هي مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق حربا مع (إسرائيل) بعد أن رفضت خطة التقسيم التي صوتت لصالحها الأمم المتحدة في تشرين الثاني 1947
في شباط 1949 تم توقيع اتفاق هدنة في رودس بين (إسرائيل) ومصر.

في تشرين الأول 1956، اي بعد ثلاث أشهر من تأميم قناة السويس بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر، شنت (إسرائيل) حربا برية وجوية على سيناء ووصلت خلال 48 ساعة الى القناة.
في 31 تشرين الأول من العام نفسه، شنت فرنسا وبريطانيا غارات جوية على مصر.

وتحت ضغط الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (آنذاك) انسحبت (إسرائيل) من سيناء.

في الخامس من حزيران 1967، اندلعت الحرب العربية-(الإسرائيلية) الثالثة بين (إسرائيل) من جهة ومصر والأردن وسوريا من جهة اخرى وهي التي عرفت باسم "حرب الأيام الستة". وتمكنت '(إسرائيل) خلال هذه الحرب الخاطفة من احتلال سيناء وقطاع غزة الذي كان تحت الادارة المصرية والضفة الغربية التي كانت تحت الادارة الأردنية، اضافة الى هضبة الجولان السورية.

وتفكك الجيش المصري كما دُمر سلاح طيرانه.

في العام 1970، وافق عبد الناصر على خطة روجرز، التي حملت اسم وزير الخارجية الأميركي آنذاك وليام روجرز والتي كانت تقضي بحل تفاوضي للنزاع العربي-(الإسرائيلي) [1]

وفقاً لتقرير صدر مؤخراً في صحيفة "التلغراف" البريطانية، سحبت (إسرائيل) منذ بعض الوقت سفيرها من القاهرة بشكل هادئ بسبب مخاوف أمنية. وعلى مدى السنوات العديدة من تبادل البعثات الدبلوماسية، وبينما تمتعت البعثات الدبلوماسية المصرية دوماً بإقامتها في تل أبيب، قلصت المخاوف الأمنية بشكل منتظم حركة البعثات الدبلوماسية (الإسرائيلية) في القاهرة [2] .

وفي معرض تعليقه على العبارات الفلسطينية الطنانة ضد (إسرائيل)، ذكر وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون أمام مجلس الشيوخ خلال جلسة تصديق تعيينه، "في بعض الأحيان يستغرق الأمر جيلاً آخر لكي لا نعتل هماً لأمور من الماضي". وقبل ثلاثة عقود، في خطابه أمام الكنيست صرح الرئيس المصري أنور السادات أن هناك "حاجزاً نفسياً [بين المصريين والإسرائيليين] يشكل 70٪ من

---

[1] - أ.ف.ب، العلاقات بين مصر و(إسرائيل) منذ قيام الدولة العبرية , جريدة النهار , بيروت , 13/9/2021 https://www.annahar.com/arabic/section/10-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/13092021042146249

[2] هيثم حسنين، مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية: القاهرة أكثر التزاماً بالسلام من التطبيع، معهد واشنطن، (جيرو زاليكم بوست) . ١٨ فبراير ٢٠١٧ تاريخ الزيارة 20022/5/22

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mstqbl-allaqat-almsryt-alasrayylyt-alqahrt-akthr-altzamaan-balslam-mn-alttby

المشكلة." ومنذ ذلك الخطاب، يقوم الجانب المصري بإعاقة أي إمكانية لكسر الحاجز النفسي الذي تحدث عنه الرئيس السادات في عام 1977. [1]

ومن خلال إلقاء نظرة أخرى على العلاقات المصرية (الإسرائيلية) مع اقتراب الذكرى الثامنة والثلاثين لمعاهدة السلام بين البلدين، فإن إحدى المسائل الرئيسية التي حيّرت المراقبين هي سبب عدم تحقيق السلام حتى الآن بين الشعبين على الرغم من مرور أربعة عقود منذ نهاية حرب عام 1973. ويصبح السؤال أكثر إثارة للحيرة إذا أخذنا بنظر الاعتبار المستوى العالي من التعاون الأمني والاستخباراتي القائم بين البلدين فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية المشتركة التي يوجهها في سيناء. وفي حين تبذل القاهرة جهوداً مخلصة لتحسين صورة علاقاتها مع (إسرائيل)، إلا أن الدافع لذلك هو تحسين مكانتها في واشنطن، لأنها تنظر إلى (إسرائيل) كبوابة إلى صانعي السياسة الأمريكية [2]

بعد ثورة 25 يناير في مصر، قتلت (إسرائيل) جنودا مصريين على الحدود بين البلدين في اغسطس 2011، كانت مصر قد قررت في وقت سابق اليوم سحب سفيرها لدى (إسرائيل) احتجاجا على قتل قوات إسرائيلية خمسة أفراد أمن مصريين عبر الحدود أثناء ملاحقتها لمهاجمين، فيما يعد خرقا لمعاهدة السلام التي وقعها البلدان عام 1979[3]

وجاء مقتل الجنود المصريين في أعقاب هجمات داخل (إسرائيل) أسفرت عن مقتل ثمانية (إسرائيليين)،وأثارت أسوأ أزمة في العلاقات (الإسرائيلية) المصرية منذ الإطاحة بالرئيس المصري المخلوع حسني مبارك بعد انتفاضة شعبية في فبراير/شباط الماضي[4].

---

[1] المصدر نفسة

[2] المصدر نفسه

[3] تقرير موقع الجزيرة، صدر عام 20/8/2011 .تاريخ الزيارة 2022/5/10.
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/20/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7

[4] المصدر نفسه .

وواصل بضع مئات من المصريين الاحتجاجات أمام مبنى السفارة (الإسرائيلية) في القاهرة والتي بدأت الليلة الماضية حيث أحرقوا علم (إسرائيل) وحطموا حواجز معدنية، وطالبوا بطرد السفير (الإسرائيلي) من مصر[1]

المطلب الثاني

الدور الأمريكي في مفاوضات السلام والعلاقات بين الدولتين

معاهدة السلام المصرية (الإسرائيلية) وقعت في واشنطن العاصمة بالولايات كانت قمة كامب ديفيد، التي عقدت في الفترة من 5 إلى 17 سبتمبر 1978، لحظة محورية في كل من تاريخ النزاع العربي (الإسرائيلي) والدبلوماسية الأمريكية. نادرًا ما كرس رئيس أمريكي نفس القدر من الاهتمام المستمر لقضية سياسية خارجية واحدة كما فعل كارتر خلال فترة القمة التي استمرت أسبوعين [2] .

تضمنت أهداف كارتر الطموحة للمحادثات كسر جمود المفاوضات والتوصل إلى اتفاق سلام مصري-(إسرائيلي) مفصل. ولهذه الغاية، أعد خبراء الشرق الأوسط الأمريكيون مسودة نص المعاهدة، والتي كانت بمثابة الأساس للمفاوضات وستتم مراجعتها عدة مرات خلال القمة. أثبتت المحادثات أنها صعبة للغاية، خاصة عندما أصبح من

---

[1] المصدر نفسه .

[2] تقرير صادر من موقع وزارة الخارجية الامريكية ,صدر عام 1977,1980

، تاريخ الزيارة 2022/5/13 https://history.state.gov/milestones/1977-1980/camp-david

المستحيل الحفاظ على التنسيق الثلاثي بدلاً من ذلك، التقى كارتر وفانس بالوفدين المصري و(الإسرائيلي) بشكل فردي على مدار

الاثني عشر يومًا التالية [1] .

انهارت سلسلة محادثات في واشنطن نتيجة مخاوف (إسرائيلية) من توقيت انسحابها وتحفظات مصرية بشأن تأثير معاهدة السلام على التزاماتها تجاه الدول العربية الأخرى. أدت التطورات الإقليمية الأخرى، وخاصة الثورة الإيرانية، إلى تشتيت انتباه صانعي السياسة الأمريكيين وأثارت مخاوف (إسرائيل) بشأن إمدادات النفط، مما أدى إلى طريق مسدود خلال شتاء 1978-1979 بعد أن فشلت زيارة بيغن للبيت الأبيض في أوائل مارس في كسر الجمود. على الرغم من كونه حدثًا تاريخيًا، إلا أن الإبرام الناجح للمعاهدة المصرية (الإسرائيلية) يمثل علامة فارقة في عملية السلام خلال رئاسة كارتر[2] .

نجد أن اتفاقية كامب ديفيد احتوت على العديد من النصوص أو البنود التي يجب أن يلتزم بها الطرفين الموقعين على هذه الاتفاقية. كما أن الهدف من عقد نص اتفاقية كامب ديفيد هو وضع خطة للسلام داخل منطقة الشرق الأوسط. من نصوص اتفاقية كامب ديفيد أن تشمل هذه النصوص كلاً من: دولة لبنان والأردن وسوريا أي يتم تطبيق البنود الخاصة بالسلام على هذه الدول أيضاً. من أهم البنود التي يجب أن نشير إليها هو البند المتعلق بالقضية الفلسطينية حيث نص على الاشتراك بين الأردن ومصر و(إسرائيل) وممثل الشعب الفلسطيني في القيام بمفاوضات من أجل وضع حل للقضية الفلسطينية [3]

وهذه المفاوضات نتج عنها قيام (إسرائيل) بالحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة، وذلك عن طريق الانتخاب وأن يتم توضيح الوضع النهائي لهذه القضية. نصت هذه الاتفاقية على السعي للتفاوض

---

[1] المصدر نفسه .
[2] المصدر نفسه .
[3] راندا عبد الحميد , نص اتفاقية كامب ديفد ,12/24/2021 , موقع مقال

https://mqaall.com/text-camp-david-accords/،

عن طريق أقامه لجنة وذلك من أجل توقيع معاهدة سلام بين الأردن و(إسرائيل). وقد قامت اتفاقية كامب ديفيد بتناول موضوع اللاجئين الذين تم طردهم من دولة فلسطين منذ عام 1967م. وذلك لكي يتم الاتفاق على السماح لهم بالعودة في وقت محدد [1]

نجد أن عند القيام بعقد اتفاقية كامب ديفيد تم وضع بنود سرية بين الطرفين لم يتم الإعلان عنها للدول. من ضمن هذه البنود هو السماح (لإسرائيل) المحتلة بالحصول على البترول من الأراضي المصرية، ويتم التوريد من سيناء. منع مصر من استخدام التكنولوجيا المتطورة والأسلحة الحديثة والأسلحة النووية، وذلك في مجال الحروب. والتزام مصر بهذا البند مع استخدامها للأسلحة التقليدية فقط.

كما تضمنت البنود السرية حرية (إسرائيل) للتدخل في الشئون العسكرية لمصر أي تحديد طبيعة وشكل السلاح المستخدم في الجيش [2].

الرئيس الراحل حسني مبارك فترة رئاسته الأولى باستعادة العلاقات العربية المقطوعة مع مصر، بعد توقيعها معاهدة السلام مع (إسرائيل) عام 1979، كما عاد مقر الجامعة العربية إلى القاهرة بعدما نُقل إلى تونس. لكنّ مبارك حافظ، في المقابل، خلال ثلاثين عاماً من حكمه، على استمرار العلاقات الجيدة مع تل أبيب، فيما وُصف بـ«السلام البارد» بين الجيران المتحاربين سابقاً [3].

وخلال حكمه أصبح ثاني رئيس عربي يزور القدس المحتلة، وهي الزيارة الوحيدة له (لإسرائيل) كرئيس، والرسمية المعلنة، وكانت في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1995 لحضور جنازة رئيس

---

[1] المصدر نفسه .
[2] المصدر نفسه .
[3] الشرق الأوسط ,(جريدة العرب الدولية)، القاهرة , مبارك وإسرائيل... زيارة «رئاسية» واحدة و«سلام بارد»

العدد 15065 , 2/26/2020
https://aawsat.com/home/article/2150006/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%C2%AB%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%C2%BB-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A9

الوزراء (الإسرائيلي) السابق إسحق رابين، بصحبة عدد من المسؤولين المصريين. وألقى خلالها كلمة وصف فيها رابين بأنه «وضع أسس السلام والتعايش بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)». لكن عقب تنحيه، عام 2011، ذكرت وثيقة أميركية، نُشرت على نطاق واسع في صحف مصرية، أن سجلات مبنى صالة كبار الزوار الملحقة بمطار بن غوريون (الإسرائيلي)، سجلت دخول وخروج مبارك لإسرائيل 6 مرات (هبوط ترانزيت)، في الفترة من عام 2005 إلى 2010 دون أي تأكيد رسمي. وفي عام 1999 وافق مبارك على ضخ الغاز الطبيعي المصري إلى (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية، فيما وصفه رئيس الوزراء(الإسرائيلي) حينها إيهود باراك بـ«خط أنابيب السلام» [1] .

وتحت حكمه أصبح منتجع شرم الشيخ المصري ساحة لمفاوضات السلام الدولية، حيث استقبل العديد من المسؤولين الإسرائيليين. وأعرب رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو، أمس، عن حزنه على وفاة مبارك. وقال في بيان إنه كان «صديقاً شخصياً لي وزعيماً قاد شعبه نحو تحقيق السلام والأمن، ونحو تحقيق السلام مع (إسرائيل) [2] .

منذ أن تدخلت المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية، وأطاحت بالرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 تموز/يوليو 2013، هناك حالة ترقب لكيفية تعامل وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي مع الجانب (الإسرائيلي)، وذلك بعد أن شهدت العلاقات بين البلدين نوعاً من الفتور خلال فترتي حكم "المجلس العسكري" والرئيس الأسبق محمد مرسى، حيث اعتمدت العلاقات بين الطرفين حينذاك، على واشنطن كوسيط للتفاوض [3]

وقد كانت أزمة اقتحام السفارة (الإسرائيلية) في مصر خلال أيلول/سبتمبر 2011، أحد الأسباب الرئيسة وراء فتور العلاقات بين البلدين. كما أن (إسرائيل) كانت من الدول السباقة إلى تأييد النظام العسكري الجديد في أعقاب التحرك العسكري في 3 تموز/يوليو، بل إنها قامت بإطلاق حملات دبلوماسية في واشنطن والعواصم الأوروبية الكبرى من أجل دعم الوضع السياسي

---

[1] المصدر نفسه .
[2] المصدر نفسه .
[3] محمد سليمان، توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية (الإسرائيلية) ,6/29/2016 .تاريخ الزيارة 2022/5/14.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/twjh-alsysy-aljdyd-nhw-allaqat-almsryt-alasrayylyt

الجديد في مصر، حتى لا يصنف في خانة الانقلابات العسكرية، وحتى تمنع أي محاولات لفرض حصار دبلوماسي

على القاهرة [1]

ولم تمر هذه الجهود دون أن تكلل بالنجاح، حيث شهدت العلاقات المصرية- (الإسرائيلية) نمو غير مسبوق خلل فترة حكم السيسي، والتي كانت في كثير من الأحيان، مدفوعة من قبل السيسي نفسه لقد توافقت مبادرة الرئيس السيسي للسلام مع مساعي رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو الذي رأى بأن مبادرة السيسي هي فرصة استباقية [2]

المبحث الثاني

القضايا الرئيسية في العلاقات المصرية - الإسرائيلية

المطلب الاول

القضية الفلسطينية

وعندما تولى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وضع القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماته، حيث تم اقتراح إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بهدف توحيد الصف الفلسطيني وشاركت مصر في القمة العربية الثانية التي اعتمدت قرار المنظمة بإنشاء جيش للتحرير الفلسطيني.

وفى عام 1969، أشرف الزعيم جمال عبد الناصر على توقيع اتفاقية "القاهرة" دعما للثورة الفلسطينية، واستمر دفاعه عن القضية الى أن توفى عام 1970، وعندما تولى الرئيس أنور السادات الحكم بذل جهوداً عديدة بشأن القضية الفلسطينية، فكان أول من اقترح فكرة إقامة حكومة فلسطينية مؤقتة. وخلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام 1973 في الجزائر ساعدت مصر منظمة التحرير الفلسطينية حتى تتمكن من الحصول على اعتراف

---

[1] المصدر نفسه ..
[2] المصدر نفسه .

كامل من الدول العربية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وفى أكتوبر عام 1975 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في جميع المؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط بناءً على طلب تقدمت به مصر وقتها.

وعندما تولى الرئيس مبارك استكمل نفس النهج وكانت البداية بسحب السفير المصري من (إسرائيل) بعد وقوع مجزرة صبرا وشاتيلا، وفى عام 1989 طرح مبارك خطته للسلام حيث تضمنت ضرورة حل القضية الفلسطينية طبقاً لقرار مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع وقف الاستيطان (الإسرائيلي)، وفى سبتمبر عام 1993 شارك الرئيس مبارك في توقيع اتفاق أوسلو الخاص بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي[1].

بعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي، الحكم 2014، فقد ظلت القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة لمصر وبذلت العديد من الجهود لوقف إطلاق النار لتجنب المزيد من العنف وحقن دماء المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يدفعون ثمن مواجهات عسكرية لا ذنب لهم فيها .

ليس هذا فحسب، ففضلًا عن الجهود الإنسانية التي قدمتها مصر من خلال فتح معبر رفح لاستقبال الجرحى والمصابين الفلسطينيين والمساعدات الغذائية والدوائية للشعب الفلسطيني، ظلت مصر تؤكد في كافة المحافل الدولية أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية و اعلان دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية [2]..

اولاً:- مفاوضات عام 1991

مؤتمر دولي للسلام بين العرب و(إسرائيل) انعقد في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة من 30 أكتوبر/تشرين الأول وحتى 1 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1991، ورعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية و(إسرائيل) [3] .

قدّمت الولايات المتحدة لكل طرف ضمانات بحماية مصالحه وبمراعاة اشتراطاته، وانتهى الأمر إلى انعقاد المؤتمر في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1991 بمدريد واستمرَ ثلاثة أيام.

---

[1] بسنت فاروق، مصر والقضية الفلسطينية.. عقود من الدعم لوقف التصعيد الإسرائيلي ,13/5/2021 . تاريخ الزيارة 2022/5/13 https://www.mobtada.com/cases/1048284/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9

[2] محمد سليمان، مصدر سابق.

[3] موقع الجزيرة، مؤتمر مدريد للسلام , 23/3/2016 . تاريخ الزيارة 13/ 5/ 2022.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/23/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AF

وفي الجلسة الافتتاحية، تحدث جورج بوش عن "سلام شامل" تشارك فيه (إسرائيل)، وترتبط بموجبه بمحيطها العربي باتفاقيات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية، أما ميخائيل غورباتشوف فتحدث عن تطبيع وجود (إسرائيل) [1].

أصرت (إسرائيل) على ألا تبدأ المفاوضات الثنائية في مدريد خوفا من تشكل جبهة بين الفلسطينيين والوفود العربية، واقترحت إجراء المفاوضات بالتناوب في (إسرائيل) وعاصمة عربية معنية. وفي مقابل ذلك، أصرت سوريا على بدء المفاوضات فورا

واقترحت الإدارة الأميركية "حلا وسطا" يقضي بعقد جولة جديدة في واشنطن خلال ديسمبر/كانون الأول الموالي، وبين ذلك التاريخ وأغسطس/آب 1993 انعقدت 11 جولة من المفاوضات الثنائية في واشنطن دون نتيجة تُذكر

وفي ضوء ذلك، قاطعت سوريا ولبنان أول جولة متعددة الأطراف عُقدت في موسكو مطلع 1992، كما غاب الوفد الفلسطيني لإشكالات تتعلق بتركيبته والجدل القائم حول مشاركة فلسطينيي الشتات [2] .

أحاطت مصر المفاوض الفلسطيني برعايتها، سواء في مفاوضات واشنطن إذ وضعت "خبرتها بالتفاوض مع (إسرائيل)" العلنية أو في مفاوضات أوسلو السرية

في تصرف المفاوضين الفلسطينيين، وعينت لهم المستشارين. ان اتفاق أوسلو بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية، في أيلول/ سبتمبر/1993، أولى نتائج "عملية السلام" التي انطلقت من مؤتمر مدريد[3]

وقد استقبلت السياسة المصرية هذا الاتفاق بحماسة، مصدرها الظاهر أنه كان في وسعها أن تعتبره ثمرة رعايتها للمفاوضين الفلسطينيين، أمّا سببها الأعمق فهو أن الاتفاق يحمل في طياته تحقيقاً للعامل الجيوبوليتيكي الذي يؤسس للسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، إنما على نحو ما أعادت تفسيره "مبادرة السادات" كما ورد ذكره سابقاً [4]

لكن السياسة المصرية، ومع تطور الأوضاع في المنطقة، لم تلبث أن ساورتها مخاوف من أن يؤدي اتفاق أوسلو – في ظل الإقدام (الإسرائيلي) في عهود الحكومات (إسرائيلي)" إلى العمالية – إلى إيجاد ما تسميه لغة الدبلوماسية المصرية "بينيلوكس الشرق منها، يضم إلى (إسرائيل) كلاً من الأردن و"الدولة" الفلسطينية، وربما يجتذب إليها لبنان. وقد رأت مصر "عينة" من فعل هذا الإقدام (الإسرائيلي) في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط

---

[1] المصدر نفسه .

[2] موقع الجزيرة، مصدر سابق ، 23/3/2016..

[3] مصطفى الحسيني، مصر والمفاوضات الفلسطينية، الإسرائيلي مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ,العدد 40 , سنة 1999، ص7/ص8.

[4] المصدر نفسه .

وشمال إفريقيا التي عقدت دورتها الأولى في الدار البيضاء في المغرب في خريف سنة 1994، وهو ما أدى إلى اتباعها دبلوماسية "خشنة"، أحبطت بها محاولة قادتها الولايات المتحدة و(إسرائيل) وتركيا لإجراء مشاورات سرية بشأن الأمن الإقليمي على هامش ذلك المؤتمر[1]

اولا :- حركة فتح

تأسست حركة فتح عام 1591، كتعبير عن حالة الرفض الفلسطيني للواقع الأليم الناتج عن ظلم المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة، التي أقرت قيام (إسرائيل) على أرض فلسطين، وتقاطع مصالح الدول الكبرى في قيام (إسرائيل)، والتآمر وتخاذل الموقف العربي الرسمي، في الحفاظ على الحق العربي في فلسطين، وتوقيع اتفاقيات الهدنة، وما نتج عنها من حدود الهدنة، حيث تم تثبيتها كأمر واقع تحرص هذه الدول على عدم تخطيها، أو السماح للفلسطينيين بتغييرها، فكان لابد لحركة فتح من نضال سياسي، يعيد النظرة العادلة للقضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وخاصة في هيئة الأمم المتحدة وتعتبر حركة فتح، أول من خط نص مكتوب يشتمل على مشروع "الدولة الديمقراطية"، وقد جاء هذا -21- في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للمنظمات الفلسطينية المنعقدة بالقاهرة في الفترة الممتدة من 17/ 1591، وهو المؤتمر الذي دعت إليه حركة فتح [2]

أن حركة فتح رأت بوجوب السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، لتبدأ بها النضال السياسي للقضية وقد نجحت في ذلك [3] .

أنه بعد نجاح حركة فتح في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، تمكنت من تخليصها من هيمنة الأنظمة العربية عليها، وهذا ما ترجمه مؤتمر القمة العربية بالرباط عام 1974، والذي أنهى سيطرة الأردن على الضفة

---

[1] المصدر نفسه.
[2] أيوب تلي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني 1957,1974, ص67 .
[3] المصدر نفسه ، ص93.

الغربية ومصر على قطاع غزة، بالإضافة إلى إنهاءه التحكم العربي في القرار الفلسطيني، واعتباره أن حركة فتح التي تسيطر على منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقضيته [1] .

أن حركة فتح من خلال كفاحها المسلح وقيادتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، تمكنت من أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في المحافل الدولية، بل إن هيئة الأمم المتحدة اعتبرتها كعضو مراقب يُحترم في مجلسها، بعدما كانت القضية الفلسطينية تناقش في جلْستها على أنها قضية لاجئين لا أكثر[2]

أنه بعد نجاح حركة فتح في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، تمكنت من تخليصها من هيمنة الأنظمة العربية عليها، وهذا ما ترجمه مؤتمر القمة العربية بالرباط عام 1974 ، والذي أنهى سيطرة الأردن على الضفة الغربية ومصر على قطاع غزة، بالإضافة إلى إنهاءه التحكم العربي في القرار الفلسطيني واعتباره أن حركة فتح التي تسيطر على منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقضيته[3]

ثانيا:- حماس 1991

ترى حركة حماس أن برنامجها الرافض لعملية السلام وتبعاتها يمثل الأغلبية الفلسطينية، وهذا ما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، لأن التصويت كان بين برنامج ني متناقضين، كما تعتقد أنها رفعت سقف المطالب الفلسطينية في قضايا الحل النهائي، وعدم تقديم التنازلات المجانية للجانب (الإسرائيلي). عارضت حركة حماس عملية الس الم مع الجانب (الإسرائيلي)، بحجة أن المفاوضات لا تخدم الشعب الفلسطيني بل تخدم (إسرائيل). وأعلنت تأييدها للسلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني [4] .

ويمكنه من نيل حقوقه. وترفض حماس عملية السلام استنادا لما يلي:

1- أن أساس عملية السلام هو الاعتراف (بإسرائيل)، والتنازل عن ما يزيد على 78 % من أرض فلسطين.

2- أن الاتفاقيات التي وُقعت أبقت السيادة (الإسرائيلية) على الحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية.

3- أجلت عملية السلام قضايا جوهرية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات.

4- تشجيع عملية السلام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وذلك في ضوء إحساس اليهود بالأمان [5] .

---

[1] المصدر نفسه .
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه .
[4] علاء الحلول , المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ,دائرة السياسة والحكم , 7/2009(ص3) .
[5] المصدر نفسه

المطلب الثاني

حماس والامن القومي الإسرائيلي

ففي مؤتمر هرتسيليا لأعوم ٢٠٠٧ م و٢٠٠٨ م و٢٠٠٩ م، الذي عقد تحت عنوان: ميزان المناعة والأمن القومي (الإسرائيلي)، تم تسليط الضوء على مجموعة التحديات الإستراتيجية، التي تواجه الأمن القومي (الإسرائيلي) وكان من أهمها استمرار (حماس) في الحكم الذي سيفشل أي تسوية سياسية، مع العناصر البراغماتية الفلسطينية والعربية، وسيعمل على إعادة أسلمة الصراع، فيما أجمع المشاركون على أن البرنامج النووي الإيراني يشكل التحدي الاستراتيجي الأخطر[1] .

إن التهديد الذي ينطوي عليه وجود ما أسماه " الكيان حماس "في غزة يتطور يوماً بعد يوم ويتحول إلى تهديد مباشر ينذر بالمس بالمستوطنين في منطقة النقب بشكل كبير، ويجزم التقييم أن هذا التهديد سيزداد خطورة خلال العام القادم؛ لأن حركة (حماس) تواصل تطوير منظومة قذائفها الصاروخية، سواء عبر زيادة مدى هذه الصواريخ أو عن طريق زيادة وزن المادة المتفجرة التي يتم حشو رأس الصاروخ بها. وأكد التقرير أن حركة (حماس) تستعد لمواجهة (إسرائيل) وتخطط لإلحاق أكبر الأذى بالجيش (الإسرائيلي). أمان، وفي تصريح لوزيرة الخارجية (الإسرائيلية) السابقة تسيبي ليفني يوم ٢٥ أكدت بأن (حماس) تشكل خطراً استراتيجياً على (إسرائيل) في ظل استمرار حكمها في غزة.

---

[1] إبراهيم محمود فرج حبيب ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني ,6/2010 .

واعتبر الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية بالجيش (الإسرائيلي) عاموس مالكا أن نجاح حركة (حماس) في الانتخابات التشريعية الأخيرة وتشكيلها الحكومة لأول مرة، "قد أعاد (إسرائيل) للمربع الأول، ويهدد كل الإنجازات التي حققتها على صعيد تقبل العالم العربي لفكرة وجودها، حيث يدعم هذا التطور فكرة نزع الشرعية عن وجود (إسرائيل) في العالم [1] .

تشكل حماس حوالي خُمس المجتمع الفلسطيني.. ولذلك يخطئ آل من يعتقد أن من الممكن تجاهل عنصر مركزي كهذا في المجتمع الفلسطيني.. ينبغي أن تكون الاستراتيجية تجاه حماس هي القوة العنيفة ضد الجانب الإرهابي منها، مع التلويح في نفس الوقت لقيادتها

السياسية والدينية بأنها إذا اتخذت موقفاً معتدلاً ودخلت في نسيج المؤسسة الفلسطينية فإننا لن نعتبر ذلك تطوراً سلبياً. أعتقد أنه لا يمكن في النهاية استبعاد حماس آشريك في الحكومة الفلسطينية. أعتقد أنه إذا حدث ذلك فهناك فرصة لترويض هذه الحركة [2]

وقد أطلق تصريح أدلى به مؤخراً زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين نقاشاً متجدداً، فقد قال الشيخ ياسين بأن الحركة ستوافق على سلام مؤقت مع (إسرائيل) مقابل تأسيس دولة فلسطينية "على أساس حدود عام 1967 " وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى (إسرائيل)، أما "بقية الأرض داخل (إسرائيل)، فسنتركها للتاريخ". وفي رده على ذلك وصف ملتان فلناي، وهو عضو عمالي في الكنيست، هذا التصريح بأنه "يختلف بشكل مؤكد عما. سبق لنا أن سمعناه حتى الآن" وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) لتعزيز موقفها وإحياء عملية السلام عن طريق تجديد الهدنة ، فإن وجهات النظر المتباعدة هذه هي، مرة أخرى، موضع اختيار[3]

---

[1] المصدر نفسه

[2] المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، تقرير الشرق الأوسط رقم 21 عمان/بروسكل , 26/1/2004.

[3] المصدر نفسه

المطلب الثالث

مبادرة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية

تعتبر عملية السلام الفلسطيني – (الإسرائيلي) أنجح العمليات السياسية الثلاث تأثيراً في المجتمع والسياسة الفلسطينيين، وخصوصاً، وبصورة مباشرة، في عمليتي البناء الوطني والتحول الديمقراطي. فقد وضع "إعلان المبادئ" الفلسطيني – (الإسرائيلي) قاعدة لإنهاء عقود من الصراع والعداء بين الشعبين: الفلسطيني و(الإسرائيلي)[1]

وأدى "الإعلان" إلى الاعتراف المتبادل بالحقوق السياسية والمشروعة للطرفين، وسمح ببدء عملية طويلة لإنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للضفة الغربية وقطاع غزة. وأنهى اتفاق القاهرة بشأن غزة وأريحا الموقَّع في أيار/مايو ١٩٩٤ الاحتلال (الإسرائيلي) لمعظم قطاع غزة وجزء صغير من الضفة الغربية. أمّا اتفاق طابا الموقَّع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فيلزم الطرف (الإسرائيلي) بإعادة الانتشار في نحو

٣١ % من مساحة الضفة الغربية في مرحلة أولى، ثم إعادة انتشار لاحقة تتم على دفعات ثلاث، وتنتهي مع نهاية سنة ١٩٩٧ بخروج الجيش (الإسرائيلي) من معظم الضفة الغربية.

وسيبدأ الطرفان مفاوضات بشأن الوضع الدائم في أيار/مايو 1996تشمل جميع القضايا الصعبة المؤجلة، كالمستوطنات، والقدس، واللاجئين، والحدود، وغيرها.

---

[1] خليل الشاقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 7 , العدد25 , 1996ص2.

وعلى الرغم من استمرار العنف من كلا الطرفين، ولا سيما من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ومن "الجهاد الإسلامي"، فإن حركة "فتح"، كبرى الفصائل الفلسطينية، أوقفت جميع أعمال المقاومة المسلحة ضد (الإسرائيليين).

وقد استطاعت السلطة الفلسطينية أن تسيطر بالتدريج على الأمن الداخلي في مناطق سيطرتها، وأن تتخذ أخيراً إجراءات فعالة لمنع حدوث هجمات ضد (الإسرائيليين)[1]

الشكل رقم ١
تأييد المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في الضفة والقطاع

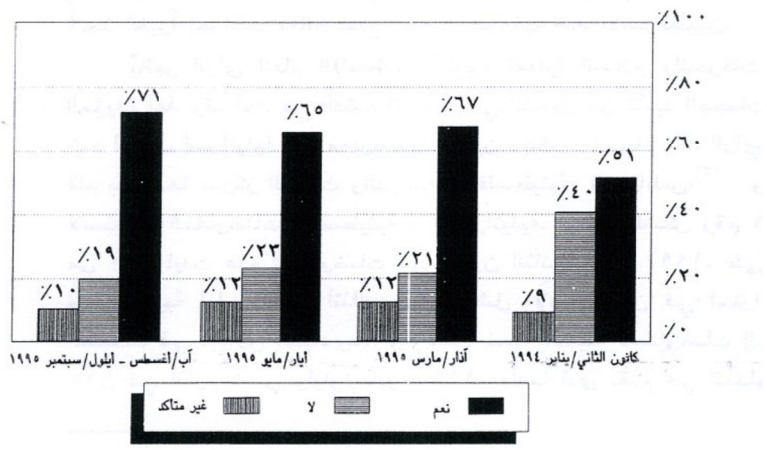

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

وأظهر الفلسطينيون تأييداً أيضاً للاتفاقات الناتجة من المفاوضات، لكن التأييد لم يكن مستقراً بل تعرض للتقلبات التي عكست ردة الفعل على ما كان يرافقها أو يتبعها من أحداث وتطورات. وحصل "إعلان المبادئ" على تأييد ٦٥ % من الشارع الفلسطيني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لكن سرعان ما انخفض التأييد إلى ٤٠ % في شباط/فبراير ١٩٩٤ بسبب استمرار تعثر المفاوضات والفشل في بدء تنفيذ ما جاء في "إعلان المبادئ". غير أن الأمور تغيرت بسرعة عند التوصل إلى اتفاق القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤، إذ وصل تأييد هذا الاتفاق إلى نسبة ٥٧ %. أمّا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فقد نال اتفاق طابا تأييد ٧٢ % من الشارع الفلسطيني، وهذه أعلى

[1] المصدر نفسه

نسبة تأييد تم تسجيلها. إضافة إلى ذلك، فإن تأييد المفاوضات ينعكس في وجود نسبة عالية تؤيد تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أيد التعامل ٥٧ % في مقابل الحصول على اعتراف (إسرائيلي) بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بلغت النسبة ٥٠ % في إثر مطالبة اتفاق طابا بهذا التعديل[1]

المبحث الثالث

الميادين الاقتصادية والأمنية في العلاقات المصرية الإسرائيلية

المطلب الأول

الميدان الاقتصادي

أشار معهد واشنطن للدراسات في تقرير حول العلاقات الاقتصادية بين مصر و(إسرائيل)، إلى أن البلدين يسعيان إلى تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة بعد سنوات من العلاقات الباردة بينهما في هذا المجال، مستندا إلى تقرير لموقع "واينت" الإخباري.

وبين أنه "لا يزال المسؤولون يعملون على تسوية التفاصيل، إلّا أنّ هذا الخبر يعكس المرحلة الآتية لعلاقة اقتصادية شهدت تقلباتٍ ملحوظة منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين عام 1979. كما يسلّط الضوء على امتداد هذا التعاون الثنائي، فيما يتخطّى التحسُّن في المجال الأمني".

وقال إنه "في عام 1980، بدأت العلاقات الاقتصادية الرسمية بين البلدين. وفي 8 أيار/مايو 1980، وبعد التوقيع على معاهدة السلام، وافق البرلمان المصري على الاتفاق التجاري الأول مع (إسرائيل). وتمّ تشكيل عدد من اللجان المشتركة لتعزيز المشاركة في مختلف القطاعات، إلّا أنّ التعاون الفعلي بقي ضئيلا خلال فترة الحكم الطويلة للرئيس الأسبق حسني مبارك".

---

[1] خليل الشاقي، مصدر سابق ، ص2 .

وأوضح أنه "في نيسان/أبريل من هذا العام، وللمرة الأولى منذ عشر سنوات، زار وفد (إسرائيلي) مصر للبحث في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وكانت القاهرة تحرص على زيادة صادرات "المناطق الصناعية المؤهلة" إلى الأسواق الأمريكية، ولذلك رحّبت بمساعدة (إسرائيل)" وتتوزع "المناطق الصناعية المؤهلة" في مصر على مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية ومنطقة قناة السويس ومنطقة وسط الدلتا والصعيد، وهي تضمّ أكثر من 700 شركة وتوظف نحو 280 ألف عامل. وحاليا، تمثّل هذه المناطق 45 في المائة من الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة [1] .

لعب الإعلام المصري دورا رئيسيا في الترويج لمعاهدة السلام مع (إسرائيل) باعتبارها بابا لرخاء سيحسن مستوى معيشة المصريين، وذلك من خلال تقليل الإنفاق العسكري وزيادة المساعدات الأميركية والغربية لمصر، حتى أن الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات استخدم تعبير أن المصريين "سيأكلون بملعقة من ذهب".

تضمنت معاهدة السلام مع (إسرائيل) إنهاء المقاطعة الاقتصادية، ولذلك بدأ عدد من رجال الأعمال المصريين في تصدير بعض السلع إلى (إسرائيل). ورغم تشهير بعض صحف المعارضة ببعضهم، فإن عمليات التجارة تزايدت بمرور الوقت، وتم نوع من التعاون في المجال الزراعي تضمن توجه بعثات مصرية زراعيه إلى (إسرائيل) وقدوم خبراء (إسرائيليين) إلى مصر وواكب ذلك زيادة معدلات السياحة بين مصر و(إسرائيل) في كلا الاتجاهين، حيث أتاحت المعاهدة (للإسرائيليين) دخول مصر عبر منفذ طابا دون تأشيرات .

شهدت بعض الفترات انخفاضا لحجم التبادل التجاري بين البلدين في ظل تكرار الاعتداءات (الإسرائيلية) على الفلسطينيين واللبنانيين. وحدث فتور في العلاقات السياسية والتجارية بلغ حد سحب مصر سفيرها من (إسرائيل) مرتين ولذلك تدخلت الإدارة الأميركية في وقت حساس كان الرئيس المصري خلاله يسعى لتمديد حكمه لفترة رئاسية جديدة، وانتهزت الفرصة للضغط على مصر لتحقيق عدد من المكاسب (لإسرائيل) تضمنت إعادة السفير المصري إلى تل أبيب والإفراج عن جاسوس (إسرائيلي)، بل وتوقيع اتفاقية الكويز التي رفضتها مصر من قبل، حيث ذكر رجال أعمال مصريون وقتها أن الحكومة مارست ضغوطا عليهم لإعلان موافقتهم على الاتفاقية وفي ما يخص تقييم استفادة مصر من التعاون الاقتصادي مع (إسرائيل)، فإن حجم

[1] موقع عربي 21 , تقرير عن تنامي التعاون المصري وإسرائيل، لندن، وكالات

5/11/2016 ، تاريخ الزيارة 2022/5/14
https://arabi21.com/story/958256/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%

التجارة المصرية (الإسرائيلية) بعد مرور ثلاثين عاما على المعاهدة ما يزال محدودا، حيث بلغ عام 2007 - حسب البيانات (الإسرائيلية)- نحو 248 مليون دولار بنسبة 0.2% من إجمالي تجارتها.

وبلغت الصادرات (الإسرائيلية) إلى مصر 154 مليون دولار بنسبة 0.3% من إجمالي صادراتها، وواردتها من مصر 94 مليونا بنسبة 0.2% من إجمالي وارداتها، وبما يشير إلى تحقيق (إسرائيل) فائضا تجاريا استمر منذ بدء التعامل [1] .

وضع البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة بغية جعل هيكل الاقتصاد المصري متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي (الإسرائيلي)، وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع العدو (الصهيوني) في سبيل زيادة التبادل التجاري مع مصر فبالنسبة لقطاع الزراعة، تمثلت الاستراتيجية في تغيير الهيكل المحصولي بشروط تُزيد من فرص المؤسسات الأجنبية وبالأخص (الإسرائيلية) في السيطرة على مدخلات هذا القطاع، خصوصًا من زاوية الخبرة الفنية، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي، وذلك في إطار دراسات مكثفة سُميت بـ«ترشيد استخدامات مياه الري» التي كانت تهدف إلى تصدير مياه النيل إلى (إسرائيل) في مرحلة ما [2].

أما قطاع الصناعة، فقد تشعب المخطط فيما يخصه، فمن ناحية صدرت التعليمات بوقف المشاريع العامة الجديدة، وفي الوقت نفسه قُدمت كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص في مجال الصناعة بهدف زيادة حجمه المطلق ووزنه النسبي، وذلك بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث يصلح كشريك محتمل للمستثمرين الأجانب وبالفعل أعقب توقيع معاهدة السلام المصرية (الإسرائيلية) انسحابًا جزئيًا، وعلى فور ذلك تم توقيع عدد من اتفاقيات التطبيع، لعل أبرزها: الاتفاقية المتعلق بترتيبات النفط مارس/آذار 1980، والتي ضمنت (لإسرائيل) الحق في إجراء مشتريات تجارية عادية من النفط المصري، لكن (إسرائيل) خلال فترة الانسحاب الأول صعّدت مطالبها وهددت بعدم الانسحاب من منطقة النفط (شعاب علي) ما لم تنفذ مطالبها .

---

[1] موقع الجزيرة، حصاد اقتصاد مصر بعد سلامها مع إسرائيل 24/3/2009 تاريخ الزيارة 15/5/ 2022
https://www.aljazeera.net/2009/03/24/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

[2] سهير الشربيني، باحثة في العلوم السياسية، مجلة أضاءت , 25/12/2018

وقد تجاوزت (إسرائيل) حدود العلاقات الطبيعية في كل تلك التعديلات وأنشأت علاقة مؤسسية خاصة تخضع للمتابعة الدولية. وانتزعت (إسرائيل) بمقتضى التعديلات حقًا صريحًا في التعامل مع القطاع العام، وحصلت على التزام من الدولة المصرية بتسهيل تسجيل الشركات (الإسرائيلية) وفتح مكاتب لها، كما حصلت على تأشيرات دخول متعددة الاستعمال لرجال أعمالها وسائقي الشاحنات (الإسرائيلية) عبر الحدود، وذلك بموجب مذكرة التفاهم عن النقل وملحقاتها [1] .

المطلب الثاني

الميدان الأمني

تبلورت العلاقات الأمنية المصرية– (الإسرائيلية) في مجموعة من الأحكام انبثقت عن وثائق كامب ديفيد)أيلول/ سبتمبر 1978 (ونصوص معاهدة السلام، وملحقاتها)آذار/ مارس 1979 (، واتفاقية إنشاء القوات متعدّدة الجنسيات حزيران/ يوليو 1981 ، ويحدّد اتّفاق كامب ديفيد إطار الاتّفاق لمعاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل) ومرجع يّته ومبادئه، أما معاهدة السلام وملحقاتها، فقد تضمّنت انهاء حالة الحرب بين الطرفين، وإقامة سلام بينهما يقوم على انسحاب (إسرائيلي) إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقاً لجدول زمني محدّد، واستئناف مصر سيادتها الكاملة على سيناء، مع عدم المساس بالوضع الخاص في غزة، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، وترتيب نظام أمن متّفق عليه، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الاراضي المصرية و(الإسرائيلية)، ونشر قوات أمم متحدة، وأي ترتيبات أخرى قد يتفق عليها، مع التعهد بعدم سحب أفراد الأمم المتحدة إلّا بموافقة مجلس الأمن، ما لم يتّفق الطرفان على خلاف ذلك [2] .

---

[1] المصدر نفسه .

[2] احمد نائل توفيق خراز، العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية, 1978-2016م ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس ,2016) ص107/ص108.

رفق التوصّل إلى توقيع المعاهدة المصرية– (الإسرائيلية)، إنشاء نظام استراتيجي أمريكي جديد في منطقة الشرق الأوسط، كان هدفه المعلن وقف الامتداد السوفييتي في المنطقة والحفاظ على الاستقرار فيها، وقوامه بالإضافة إلى الولايات المتحدة طرفان محليان رئيسان: مصر و(إسرائيل).

ولا بدّ من الإشارة إلى اشتراك مصر و(إسرائيل) معاً، يحول مصر –سياسياً وعسكريا– إلى حليف (الاسرائيل)، وبذلك يصبح الجيش المصري شريكاً للجيش (الإسرائيلي)، وهو تطور يوازي أو يفوق في أهميته وتأثيره أهمية تحييد مصر وإنهاء حالة الحرب بينها وبين (إسرائيل) [1] .

اقتصرت العلاقات الأمنية والعسكرية بين مصر و(إسرائيل) منذ توقيع اتّفاقية السلام بينهما وحتى الانسحاب النهائي (الإسرائيلي) من سيناء عام 1982، على إرساء وتثبيت السلام والاستقرار الأمني في المنطقة، واشتملت على الإجراءات الأمنية التي سيتم بموجبها إتمام الانسحاب (الإسرائيلي) من سيناء، حيث تمّ على مرحلتين، وذلك بعد أن تشكّلت لجنة مشتركة عقب تبادل الوثائق بين الطرفين، عملت على تطبيق بنود الاتّفاقية، وترتيبات أمنية بعد الانسحاب النهائي من سيناء، من خلال تحديد الخطوط والمناطق وتنظيمها، وتحديد عدد القوات التي ستتواجد فيها، إلّا أ نه وبعد عدّة أسابيع من الانسحاب (الإسرائيلي) من سيناء برزت مشكلة طابا التي رأتها مصر، محاولة غير لائقة من (إسرائيل) لاقتطاع أجزاء من الأراضي، وقد ألقت هذه المشكلة بظلالها على العلاقات بين الدولتين في السنوات الأولى من اتفاقية السلام، هذا بالإضافة إلى خروج (إسرائيل) لغزو لبنان بعد الانسحاب من سيناء واحتلال (إسرائيل) لعاصمة عربية وهي بيروت فوجدت مصر نفسها في مأزق في ظلّ الاتّهامات العربية التي تقول إن اتفاقيه السلام الموقعة بين مصر و(إسرائيل) هي التي سمحت (لإسرائيل) بمهاجمة لبنان واحتلال عاصمة عربية، وفي المقابل استم رت الحكومة (الإسرائيلية) في بناء المستوطنات على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسيع المستوطنات القائمة، فمن الناحية المصرية لم تسمح هذه الظروف بتوطيد العلاقات بين مصر و(إسرائيل)، وازداد الوضع سوء اً بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، كل هذه الظروف أدّت إلى محدودية في العلاقات الأمنية التي اقتصرت على تطبيق بنود الاتّفاقية فقط دون حدوث أي تطورات فيها [2]

وأشار القائد العسكري السابق في الجيش المصري، إلى أن "عدم حدوث ما يتخوف منه الجانب (الإسرائيلي)" طيلة سنوات من التواجد العسكري المصري المكثف، أدى إلى توافق القاهرة وتل أبيب على تعديل الاتفاقية الأمنية وزيادة قوات حرس الحدود، لافتاً إلى أنه من مصلحة مصر ضبط الأمن في كلا الاتجاهين، طالما هناك

---

[1] المصدر نفسه .

[2] احمد نائل توفيق خراز، مصدر سابق ، ص113- 114 .

اتفاقية سلام، مشدداً على أن زيادة القوات المصرية "لن يؤثر بالسلب على (إسرائيل)، وإنما سيضبط الحالة الأمنية" [1].

أما المنطقة "ب" فيتم السماح بتواجد 4 كتائب عسكرية مجهزة بأسلحة خفيفة، لا تجاوز 4 آلاف فرد، وفي المنطقة "ج" المحاذية للحدود مع (إسرائيل) وقطاع غزة، تتمركز قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط، مع تسلح الشرطة بالأسلحة الخفيفة فقط.

وتحدد معاهدة السلام التي تم توقيعها في عام 1979، عدد وتسليح القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء، التي قُسمت إلى ثلاث مناطق، هي "أ" و"ب" و"ج"، وتقع منطقة رفح التي يشملها التعديل الجديد ضمن المنطقة "ج"، التي نصت الاتفاقية على تواجد قوات شرطية فقط بها، إلى جانب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة [2].

الخاتمة

تبين من خلال البحث ان مصر كانت اول دولة عربية تبرم اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٨ ما ادى الى انعكاسات خطيرة على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وادى الى انقسام في الصف العربي والموقف الداعم للقضية الفلسطينية وعلى الرغم من كل ما تم الترويج له الا ان هذا الاتفاق سيؤدي الى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني والى ازدهار الاقتصادي لجمهورية مصر العربية الا ان اسرائيل امتعت في انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني وقرار الشرعية الدولية كما تبين من خلال البحث ان مصر لم تتنازل عن دورها المحوري والمهم ومحاولاتها قيادة الصف العربي وكان لمصر الدور المحوري والمهم في استئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكان لمصر دورا ايضا في تهدئة الصراعات العسكرية التي كانت تحدث بين الفصائل الفلسطينية بقيادة حركة حماس والجيش الاسرائيلي وكان دورها بارز في مفاوضات بين الكثير من الانظمة العربية والإسرائيل الا ان دور مصر قد وقف عند هذا الحد ولم يكن له تأثير على القضايا المصرية لشعب الفلسطيني كالقدس وبناء المستوطنات وعودة اللاجئين واقامة دولة فلسطين اضافا الى الاعتداءات المتكررة على دول الجوار ولم يكن لمصر تحقيق مكاسب كثيرة خلال ابرام اتفاقية كامب ديفيد ودورها كوسيط سواء على المستوى السياسي

---

[1] مجلة الشرق , القاهرة , 8/11/2021 .

[3] المصدر نفسه .

او اقتصادي او العسكري وهذا ما يستدعي اعادة النظر والتعمق اكثر في جدوى اتفاقات السلام بين الدول العربية واسرائيل

المصادر

-البحوث والدراسات

1- ابراهيم محمود فرج حبيب ، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ، المجلد الثامن عشر، العدد 2، 2010/ 6
2- خليل الشافعي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 7 ، العدد ٢٥، ١٩٩٦،
3- مصطفى الحسيني ، مصر والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٠ ، ١٩٩٩.

ـ الرسائل و الاطروحات

1. أيوب تلي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني 1957,1974.

2. احمد نائل توفيق خراز، العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية 1978-2016م رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى عمادة كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، سنة 2016 .

3. المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، تقرير الشرق الأوسط رقم 21 عمان/بروسكل , 26/1/2004.

ـ الصحف

1. الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية ، القاهرة ، مبارك واسرائيل ..زيارة "رئاسية " واحدة "سلام باردة " العدد ، ١٥٠٦٥، بلا تاريخ .

2. العلاقات بين مصر و(اسرائيل) منذ قيام الدولة العبرية ، جريدة النهار ، بيروت ، ١٣ /٩/٢٠٢١.

3. أ.ف.ب ,العلاقات بين مصر و(إسرائيل) منذ قيام الدولة العبرية , جريدة النهار , بيروت , 13/9/2021

4. الشرق الأوسط ,(جريدة العرب الدولية)، القاهرة , مبارك وإسرائيل... زيارة «رئاسية» واحدة و«سلام بارد»العدد 15065 , 2/26/2020 .

-المصادر الالكترونية

1. هيثم حسنين , مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية: القاهرة أكثر التزاماً بالسلام من التطبيع ، معهد واشنطن, (جيروزاليم بوست) ١٨ فبراير ٢٠١٧.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mstqbl-allaqat-almsryt-alasrayylyt-alqahrt-akthr-altzamaan-balslam-mn-alttby

2. تقرير موقع الجزيرة، صدر عام 2011/8/20.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/20/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1-%D9%88%D9%85%D8%B5%D8%B1-

%D8%AA%D8%B3%D8%AD%D8%A8-
%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7

3. تقرير صادر من موقع وزارة الخارجية الامريكية , صدر عام 1977,1980 .

https://history.state.gov/milestones/1977-1980/camp-david

4. راندا عبد الحميد , نص اتفاقية كامب ديفد ,12/24/2021 , موقع مقال .

/https://mqaall.com/text-camp-david-accords

5. محمد سليمان، توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية (الإسرائيلية) ,6/29/2016 .

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/twjh-alsysy-aljdyd-nhw-allaqat-almsryt-alasrayylyt

6. بسنت فاروق، مصر والقضية الفلسطينية.. عقود من الدعم لوقف التصعيد الإسرائيلي ,13/5/2021 .

https://www.mobtada.com/cases/1048284/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%89

7. موقع الجزيرة، مؤتمر مدريد للسلام , 2016/3/23 .

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/23/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%AF

8. علاء الحلول , المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ,دائرة السياسة والحكم , 2009 .
https://www.pcpsr.org/sites/default/files/fatehpeacealaa.pdf

9. موقع الجزيرة، حصاد اقتصاد مصر بعد سلامها مع إسرائيل 24/3/2009
https://www.aljazeera.net/2009/03/24/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-

%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

10. موقع عربي 21 , تقرير عن تنامي التعاون المصري وإسرائيل، لندن، وكالات5/11/2016 على الرابط التالي https://arabi21.com/story/958256/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%